



ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 63-47

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 47-63

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

شواهد المصدر في القرآن الكريم - عمل المصدر المنون ودلالات نموذجها -
Evidence of the source in the Holy Qur'an - the work of the infinitive
source and its meaning as an example-

الأستاذة الدكتورة. ذهبيت بورويس

الطالبة. قبلي عبد الحكيم

gue-bli86@hotmail.com

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة

تاريخ القبول: 2024/12/04

تاريخ الإرسال: 2024/06/24

الملخص:

يعالج هذا البحث جانباً من جوانب العمل النحوي، فينطلق من بيان مفهوم العامل مبرزاً دوره، ثم يناقش قضية العمل بالتيابة وكيفية إعمال المصدر عموماً ليقف مع المصدر المنون في القرآن الكريم، فيستقري شواهد ليلمس الأثر النحوي في العمل التفسيري لتراكيب القرآن الكريم محاولاً الإجابة عن إشكالية الاكتفاء بالشاهد الواحد. الكلمات المفتاحية: المصدر المنون، الشاهد، الإعمال، العمل النحوي، الإعراب..

Abstract:

This research deals with an aspect of the grammatical work, starting from the statement of the concept of the worker highlighting his role, and then discussing the issue of acting and how the source works in general to stand with the source in the Holy Qur'an, and then settling its witnesses to touch the grammatical effect in the explanatory work of the structures of the Holy Qur'an trying to answer the problem of sufficiency of one witness.

Keywords: Source, witness, works, grammar work, expression...

1. المقدمة:

الحمد لله الذي افتتح كتابه بالحمد وصدره به، وأرسل رسوله بالهدى والكتاب المنير ونوره به، وأنزل القرآن ذكراً وشاهداً بالحق ومؤيداً لرسوله به. ثم أمّا بعد...



ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 63-47

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 47-63

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

شواهد المصدر في القرآن الكريم ----- ط. فبلي عبد الحكيم وا. د. ذهبيت بورويس

فقد اعتاد النحاة على الانتصار لآرائهم وقواعدهم، والذبّ عن أصولهم وفروعهم، وجمع ما تفرّق من الشواهد للاحتجاج على مخالفيهم وخصومهم، فكان من نتائج ذلك أن حفظت لنا أساليب العرب في كلامهم وطرائق تعبيرهم، ومهدت لنا طرق شتى لفهم أحسن الأنظمة اللغوية بما أوحى الله إلى نبيه صلى الله عليه وسلم هذا القرآن. ولكن إذا أراد دارسٌ للنحو العربي أن يربط القواعد النحوية بشواهدها، فسيجد الأبيات الشعرية هي الغالبة في كلّ بحث نحويّ، فباستثناء ابن هشام في مغني اللبيب فإنّ النحو العربيّ نحو شعر لا نحو قرآن، الأمر الذي دفع عددا من المعاصرين إلى التّأليف فيها أمثال أحمد مكّي الأنصاريّ وتلميذه محمد عبد القادر هنادي في كتابه وهاني توفيق أسعد نصر الله وباسم حسين الذّنيبات وغيرهم.

ثمّ إنّ معظم الكتب النحوية التي ذكرت الشاهد القرآنيّ لإعمال المصدر المنون لم تذكر غير قوله تعالى: **أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (14) يَتِيْمًا [البلد: 14-15]** ومن زاد عليه كأبي حيّان في التّذييل والتّكميل لم يزد أكثر من آية مع أنّه استقصى أربعة أو خمسة شواهد شعرية لنفس المسألة.

وإذا كان التعامل مع الشواهد القرآنية من حيث الإقلال منها سمة بارزة في كتب النحو فإنّ المصدر تميّز عنها؛ إذ إنّّه يعمل على ثلاثة أضرب؛ مفردا منوناً، ومضافاً، ومعرّفاً بالألف واللام. وإنّما اخترت البحث في المصدر المنون دون قسيمه في العمل. أولاً: لأنّ المصدر المنون هو أقيس الضروب الثلاثة في العمل. وثانياً: لخلوّ كتب النحو من الشواهد القرآنية على إعماله. وثالثاً: لورود ما يشير إلى أنّه أصل العمل عند سيويوه حين بدأ به ثمّ أجاز أن يعمل في صورتيه مضافاً ومعرّفاً بالـ. فلماذا إذاً ذكر إعمال المصدر المنون لم يذكر كثير من النّاس شاهداً له إلّا قوله تعالى: **أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (14) يَتِيْمًا [البلد: 14-15]**؟ مع أنّ التّزليل حافل بشواهد أخرى على إعماله. وكيف أعمل النحاة المصدر عموماً والمنون خصوصاً؟

2. تمهيد:

1.2 تعريف المصدر لغة واصطلاحاً:

أ- لغة: جاءت هذه المادّة (ص د ر) لمعنيين، أحدهما خلاف الورد، والثاني: صدر الشّيء. (فارس،

1979م، صفحة 3/337). والمعنى الأوّل هو المطلوب هنا.



ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 63-47

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 47-63

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

شواهد المصدر في القرآن الكريم ----- ط. فبلي عبد الحكيم وا. د. ذهبيت بورويس

ب- اصطلاحاً: وفي اصطلاح التّحويين المصدر هو: (اسم دالّ بالأصالة على معنى قائم بفاعل، أو صادر عنه حقيقة أو مجازاً، أو واقع على مفعول) (الفاكهي، 1993م، صفحة 183) فالفعل وضع للدلالة على الحدث المقترن بالزمان، فإذا دلّ الاسم على الحدث فقط سُمّوه اسم معنى، أو مصدراً. (مالك ا.، 2000م، صفحة 191)

3- إعمال المصدر.

1.3 مفهوم العمل.

سأضرب لذلك أمثلة لتوضيح فكرة العمل في العرف التّحويّ.

أمثلة: جَاءَ زَيْدٌ. رَأَيْتُ زَيْدًا. مَرَرْتُ بِزَيْدٍ.

فالعمل من خلال هذه الأمثلة كان للحرف والفعل. وقد اتفق النّحاة على أنّ الفعل يعمل بالأصالة وأمّا الحرف فيعمل بشبهه بالفعل وأمّا المصدر فإعماله متردّد بين الاستعمال والقياس؛ ولهذا فإنّ عمل المصدر فرعيّ، فلا بدّ أن لا يتصرّف تصرّف الأصل من هذه الناحية، فلا يعمل المصدر إلّا بشروط.

أ- حقيقة العامل.

بالمفهوم الذي شرح به محمّد إبراهيم البنّا العامل عند سيبويه يمكن أن نقول: "العامل عند سيبويه هو الأثر الناتج بين تطالب أجزاء التركيب" وهذا التطالب أو الترابط بين الأجزاء قد يكون أولاً كعلاقات الفعل بالفاعل والفعل بالمفعول والمضاف بالمضاف إليه... أو متعدّدا ومعقّدا لكثرة القيود في بنية الجملة. ومن ثمّ اصطّلحوا على تسمية الطّرف الطّالب عاملاً والمطلوب معمولاً. (مضاء، 1979م، صفحة 15)

ب- العامل في الاصطلاح التّحويّ:

عرّف العامل التّحويّ في ضوء المفهوم السّابق بأنّه: (ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب) (التّهانويّ، 1996م، صفحة 1160/2) وأمّا الإعراب فهو: (الإبانة عن المعاني بالألفاظ) (جنّيّ، الخصائص، صفحة 35/1). وذلك بظهور العلامات الإعرابيّة في أواخر الأسماء للدلالة على تنوّع المعاني كالفاعليّة والمفعوليّة والحاليّة والإضافة والتي قد لا تظهر إلّا بالإعراب. (الرّجّاجيّ، 1979م، صفحة 69).

وسمّي النّحاة هذا التّغيير بالإعراب وفسّروه بالعامل، ثمّ بحثوا في معاني كلّ علامة على حدة. (الرّضيّ، 1993م، صفحة 51/1). فمعنى التّصب مثلاً أنّ الاسم المنصوب واقع في موضع الفضلة المتّمة للكلام أو الموضحة له. (الخالدي،



ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-204X

تاريخ النشر: 11-12-2024

الصفحة: 47-63

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 47-63

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

شواهد المصدر في القرآن الكريم ----- ط. فبلي عبد الحكيم وا. د. ذهبيت بورويس

(2006م، صفحة 217). والجرّ دليل الإضافة والرفع علم الفاعلية، والتّصّب علم المفعولية. (الرّضي، 1993م، صفحة 60/1)

ج- دور العامل في بناء التحو العريّ.

بحث التّحاة في التحو العريّ عن تفسير للحركات الإعرابية وضبط تغيّراتها فوجدوا نظرية العامل هي التي تحقّق لهم هذا الهدف. ولم يكن التّظر في أواخر الكلم مقصوراً عندهم على اللفظ وحده، فقد أدركوا أنّ التحو العريّ إنّما وُضع من أجل ضبط المعاني، فلمّا لم يستقم ذلك إلّا بضبط المباني طال الحديث فيها أكثر ممّا وضعت من أجله. ومن هنا تباينت الآراء فيمن يبيّن المعاني بين المتكلم والواسطة أو الأداة التي تستعمل في ذلك. وإنّما حدث هذا لأنّ المتكلم إنّما هو مستعمل لمعان بواسطة الألفاظ، فالموجد الحقيقي لها هو المتكلم باستعمال آلة العمل في الاسم، فيختار من العلامات ما يعبر به عن مقصوده، وإنّما نزل التّحاة العامل منزلة المتكلم لأغراض علمية فرضها التحليل اللغوي. (الرّضي، 1993م، صفحة 64/1) وبعبارة أخرى: العامل ليس بمؤثّر وإنّما هو علامة التّغير. (الخطيب، صفحة 10/2)

وللعامل أيضاً دور في بيان فكرة الإعجاز وأحسن من تتبّعها عبد القاهر الجرجاني، الذي أسّس لها بكتاب العوامل المائة ثمّ شرحها في الجمل واستثمرها في الدلائل مؤكّداً أنّ الإعجاز ليس في ألفاظ القرآن أو معانيه أو فيهما معاً. وإنّما السرّ في البناء اللغوي اعتماداً على الامتداد الفكريّ لنظرية العامل. (الجرجاني، صفحة 11)

د - كيفية إعمال التّحاة للمصدر:

ينبغي أن نشير إلى أنّ التّحاة متّفقون على إعمال المصدر مضافاً، ومنوناً، ومحلى بالألف واللام، لكنّهم مختلفون في كيفية إعماله. وتكفي الإشارة إلى أنّه يعمل عمل الفعل الذي أخذ منه -عند البصريين- وعمل الفعل الذي أخذ المصدر منه -عند الكوفيين- لزوماً وتعدية. فأما كيفية إعماله فهي كالآتي (يعيش، 2001م، صفحة 74/4):

- 1- إعمال المصدر في الفعل دون تقدير. مثال ذلك الأمر بالمصدر نحو: <<ضرباً زيداً>>
- 2- إعمال الفعل في الاسم المتعلّق بالمصدر. ففي المثال السابق يقدّر محقّقو التّحويين فعلاً عاملاً في المصدر والاسم معاً: <<إِضْرِبْ ضَرْباً زَيْدًا>> لأنّ المصدر لم يسبق بعامل من غير لفظه فقدّر عامله من حروفه.
- 3- إعمال المصدر لنيابته عن الفعل لا لكونه مصدراً. فزيد في المثال منصوب بالمصدر التائب عن الفعل. تشبيهاً له بالظرف العامل في الحال نحو: <<زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا>> فكما عمل الظرف الموجود نيابة عن الفعل الذي عمل



ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 63-47

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 47-63

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

شواهد المصدر في القرآن الكريم ----- ط. فبلي عبد الحكيم وا. د. ذهبيت بورويس

في هذا الظرف، عمل كذلك المصدر بالتيابة عن الفعل الذي عمل في هذا المصدر. ويؤكدون صحة هذا بأنه لو ظهر الفعل لكان هو العامل حصرا.

4- إعمال المصدر بتقديره منحلّا بأن والفعل، وذلك إذا كان العامل في المصدر من غير لفظه، نحو: <<أَنْكَرْتُ ضَرْبَكَ زَيْدًا>> بمعنى: <<أَنْكَرْتُ أَنْ تُضْرِبَ زَيْدًا>>، ونحو: <<أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا>> والتقدير: <<أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا>> ونحو: <<سَاعَنِي ضَرْبُكَ>> والتقدير أو المعنى: <<أَنْ ضَرَبْتَ>>. والتفريق بين هذه المعاني أو التقديرات راجع إلى القرائن المعنوية واللفظية.

والحاصل أن شرط إعمال المصدر بالكيفيات السابقة أن يتضمن حروف الفعل ومعناه، لأن حروف المصدر تدلّ على الفعل، ولذا قبح عند البصريين إعمال ضمير المصدر؛ لأنه ليس مصدرا فلم يجوزوا خلافا للكوفيين نحو: <<مُرُورِي بَزِيدٍ حَسَنٌ وَهُوَ بَعْمَرٌ قَبِيحٌ>>

2.3- عمل المصدر المنون وشروطه.

من المعلوم أن النحاة أجمعوا على وجود العامل في النحو، وإن شذّ بعضهم ونفى العوامل النحوية - بالمفهوم المعروف عند النحاة - نظرياً فإنه قد أثبتتها عند التطبيق مثلما فعل ابن جني. غير أن نحاة المدرستين اختلفوا في العوامل عند التطبيق فما يراه البصري عاملاً قد يرى الكوفي أن غيره أولى بالإعمال، لوجود أسس علمية يبيّن عليها كل فريق مذهبه. وبناء على هذا كثرت تقسيمات العوامل عند نحاة الكوفة كالنصب على الخلاف وغيرها. (الأنباري، 2002م، صفحة 245) أمّا البصريون فاكتفوا بقسمين من العوامل: لفظية ومعنوية فحسب. ومن الخلاف الشائع بينهم أن الكوفيين لا يعملون المصدر المنون بخلاف البصريين. قال في المساعد: (ومنع الكوفيون إعمال المنون، وقالوا إن العمل الموجود بعده لفعل) (عقيل، 1982م، صفحة 234/2) وسوف نرى ما مدى صحة هذا من خلال عرض التفاصيل. وسوف نعرف مدى صلة الشواهد القرآنية للمصدر المنون بموضع الخلاف التحوي بين المذهبين في إعماله.

لقد تكلم نحاة البصرة عن المصدر المنون وشروط إعمال المصدر عموماً وأهمّها: صحة تأويله بأن والفعل أو ما والفعل. مثل: سَرَّني حُضُورُكَ، والتقدير: أَنْ حَضَرْتُ، ونحو: أَعْجَبَنِي عَمَلُكَ، والمعنى: مَا عَمَلْتُ. وإن شئت الحال أو الاستقبال أتيت بقرائن ذلك فقلت: يَسُرُّني لِقَاؤُكَ أي: أَنْ أَلْتَقِيَكَ وهلمّ جرّاً. ومن الشروط الضرورية لإعمال المصدر المنون أن لا يكون مصدراً مؤكداً مثل: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا. لأنه لا يجوز: ضَرَبْتُ زَيْدًا أَنْ ضَرَبْتُ زَيْدًا، (الأندلسي م.، 1993م، صفحة 25/2) ومن الشروط أن لا يفصل بينه وبين معموله، مثل: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ الشَّدِيدِ زَيْدًا، لأن



ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-204X

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 63-47

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 47-63

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

شواهد المصدر في القرآن الكريم ----- ط. فبلي عبد الحكيم وا. د. ذهبيت بورويس

المصدر (ضَرْبُكَ) في تقدير حرف مصدري وفعل: فلا يجوز: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَضْرِبَ الشَّيْءُ زَيْدًا. (السيوطي، 1998م، صفحة 46/3)، إلى غير ذلك مما ذكره.

4- عمل المصدر المنون وشواهد.

سنجمع هنا صور أعمال المصدر المنون مسبقا بحالات أعمال المصدر المضاف، لكي أبدي ملامح المقارنة بين نمطي التركيب في ظل وجود التشابه الكبير بين المصدر المضاف والمنون.

أ- الحالات التي يعمل فيها المصدر المضاف:

1- أن يضاف إلى فاعله ثم يأتي مفعوله. نحو قوله تعالى: وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ [البقرة: 251]

2- أن يضاف إلى مفعوله ثم يأتي فاعله. نحو قوله تعالى: وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا [آل عمران: 97] وهذه الحالة قليلة جدًا في كتاب الله تعالى.

3- أن يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول. نحو قوله تعالى: وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ [التوبة: 114]

4- أن يضاف إلى المفعول ولا يذكر الفاعل. نحو قوله تعالى: لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ [فصلت: 49] والتقدير: من دعائه الخير.

5- أن يحتمل الإضافة إلى كل واحد منهما والآخر محذوف. نحو قوله تعالى: وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ [البقرة: 164] يجوز في هذا التركيب وجهان بحسب المضاف إلى المصدر، فإن قدر المعنى بإضافة المصدر إلى الفاعل، فالمفعول به محذوف، والمعنى: وتصريف الرياح السحاب. أي تسوقه. والوجه الثاني بإضافة المصدر إلى المفعول مع حذف الفاعل، أي: وتصريف الله الرياح. فلما حذف الفاعل صار التركيب: وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ (الحلي، صفحة 206/2)

ومن حالات إعماله أن يضاف إلى ظرف ويعمل فيما بعد هذا الظرف، نحو: عرفت انتظار يوم الجمعة زيداً عمراً، وهذه المسألة لها علاقة بحكم ذكر الفاعل مع المصدر المنون جوازا ومنعا. (السيوطي، 1998م، صفحة 50/3) وهذه الحالة لم ترد في القرآن الكريم والمصدر مضافا، وأمّا المنون فسنعرف حالات فاعله معه حذفًا وذكرًا في البحث اللاحق.



ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-204X

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 63-47

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 47-63

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

شواهد المصدر في القرآن الكريم ----- ط. فبلي عبد الحكيم وا. د. ذهبيت بورويس

ب- حالات إعمال المصدر المنون.

خُصَّصَ هذا المبحث لاستقراء مواضع إعمال المصدر المنون في القرآن الكريم، وتم تصنيف مادته بحسب حالات معموله معه حذفًا وذكرًا، ويكفي أن نشير في مستهل هذه الحالات إلى المسألة الخلافية التي ختمنا بها المبحث السابق، وهي حكم ذكر الفاعل مع المصدر المنون عند نحاة المدرستين.

ذهب الفراء الكوفي إلى وجوب حذف الفاعل مع المصدر المنون، محتجًا بأن السماع لم يرد بذكره البتة. (السيوطي، 1998م، صفحة 50/3)

أما البصريون فقد أجازوا حذفه ولم يوجبوه، فيجوز أن تذكر الفاعل مع المصدر المنون كما يجوز لك حذفه في الكلام عند أصحاب هذا المذهب. وشواهد حذفه كثيرة جدًا منها قوله تعالى: **أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (14)** [يَتِيمًا (البلد: 14-15)] (الأندلسي م.، 2010م، صفحة 70/11) والذي ذهب إليه البصريون هو تفريقهم بين عمل اسم الفاعل والمصدر. فإن اسم الفاعل هو الفاعل فلا يجوز أن يذكر معه بخلاف المصدر فالفاعل منوي معه مقدر، لأنه لا يتحمل ضميرًا. فيجوز أن تذكر الفاعل والمفعول معا نحو: **أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا**، تقدم وتؤخر كل ذلك جائز. (يعيش، 2001م، صفحة 75/4) وما ذكره الفراء أقره أبو حيان وأيده بحجة أن عدم السماع الذي هو أصل من أصول النحو يقدمه الكوفيون على القياس ويوغلون في تتبع السماعيات الشاذة، فلمّا أعيا ذلك الفراء ولم يظفر بسماع يؤيد ذكر الفاعل مع المصدر المنون اطمأن أبو حيان إلى هذا الرأي وآوى إليه. (الأندلسي م.، 2010م، صفحة 75/11) فهذه مسألة واحدة من نماذج الخلاف بين النحويين في ذكر فاعل المصدر المنون أو حذفه، وهي زاوية صناعية محضة، يدعمها أصل نحوي ثابت وهو السماع، وأولى التصوص بالإعمال والاستشهاد ما نزلت به لغة القرآن الكريم.

الحالة الأولى: أن يحذف الفاعل والمفعول معا. ومن شواهد هذا النوع قوله تعالى: **وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ [البقرة: 220] إِصْلَاحٌ:** مصدر منون متعدّ حذف معمولاه الفاعل، والمفعول. فأما الفاعل فضمير المخاطبين أنتم وأما المفعول فهو ضمير الغائبين العائد على اليتامى. والتقدير: **أَنْ تُصْلِحُوهُمْ خَيْرٌ**. والتركيب في الآية من مبتدأ وخبر وجارّ ومجرور بينهما، وهذا الجارّ هو الذي منع الإضافة. والمراد بهذا العدول من الإضافة إلى التذكير شمول الإصلاص لكلا الطرفين الفاعل والمفعول، وقد يكون من دواعي حذف هذين المعمولين هنا مزيد عناية بالإصلاص نفسه لا في كونه متّجها إلى مصلّح أو مُصلّح بعينه. (الأندلسي م.، 1993م، صفحة 171/2) ووجه



ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 63-47

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 47-63

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

شواهد المصدر في القرآن الكريم ----- ط. فبلي عبد الحكيم وا. د. ذهبيت بورويس

الشَّاهد في الآية أنَّ الجارَّ والمحرورَ لَهُمْ إمَّا أن يكون على سبيل الوصف، أو على سبيل المعمول للمصدر. (الأندلسي م.، 1993م، صفحة 171/2)

لا يخلو التركيب الذي بين أيدينا من أن يكون قد راعى الخيرية في جانب معيّن هو الوليّ أو اليتيم أو أنّه لم يقيدها بأيّ منهما. وعليه فإننا نفرّق بين منفعتين الأولى في جانب الفاعل وهو نيّله الخيريّة وعظيم الأجر المترتب على إصلاحه لليّتم ورعايته والثانية في جانب اليتيم وهي مخالطته ومشاركته أولى له وأصلح من الإعراض عنه. (الأندلسي م.، 1993م، صفحة 171/2) وإيثار المصدر المنون بالذكر دون قسميه، هو الذي رشح للمعنيين السابقين باعتبار أن الموضوع موضع حذف للفاعل وهو -بحسب الآية- الأولياء، والمفعول أي اليتامى. ولهذا لما عمّ الإصلاح في جانب الفاعل وهو المصلح أيّا كان نوع إصلاحه قابله عموم الخيريّة في جانب الجزاء من غير تخصيص أحد الجانبين (الفاعل والمفعول). (الأندلسي م.، 1993م، صفحة 171/2) والتعبير بالمصدر المنون حقق دلالتين: الأولى التجرد عن الزمن، والثانية إفادة الشمول، والمعنى أيّا كان الإصلاح فهو خير لهم. وقد يكون العدول عن المصدر المضاف، لدفع توهم إصلاح معيّن، وحذف المعمولان حتّى لا ينصرف المعنى إلى ذواتهم. (عاشور، 1984م، صفحة 356/2)

ونجد حذف معمولي المصدر المنون أيضا في قوله تعالى: وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ [البقرة: 217]. ف صدّ: مصدر متعدّد، والفاعل والمفعول محذوفان، ومن مسوغات الحذف العلم بالمحذوف، وفي سياق الآية ما يكفي للإحاطة علما بهما، والتقدير: وصدّكم المسلمين عن سبيل الله. (الأندلسي م.، 1993م، صفحة 155/2) وهذا مثل الأوّل -الآية 220 من سورة البقرة-؛ إذ لا فرق بين التماثلين، والمقصود عموم الصدّ، فالحدث المدلول عليه بالمصدر المنون لمطلق الصدّ في مطلق الزمن، ولذا لم يضاف ولم يعرف.

ومن خصوصيات التعبير بالمصدر المنون. ما في الفرق بينه وبين غيره من الوحدات اللغوية، فنجد في قول الشاعر:

عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَندَلَّا زُرَيْقُ الْمَالَ نَدَلَ الثَّعَالِبِ.

(شرّاب، 2007م، صفحة 126/1) مالا نجده في التعبير بالأمر المحرّد؛ لأنّه يقصد معنى انفعالياً يستوجب الحضّ

على العجلة والسّريعة في تنفيذ الهروب. (حسان، 1994م، صفحة 255)

الحالة الثانية: حذف الفاعل وذكر المفعول. وهذا النوع هو الغالب. وقد ورد إعمال المصدر المنون في المفعول

به كما في قوله تعالى: وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ [آل عمران: 108] المصدر هنا هو: <<ظُلْمًا>> والفاعل



ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 63-47

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 47-63

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

شواهد المصدر في القرآن الكريم ----- ط. فبلي عبد الحكيم وا. د. ذهبيت بورويس

محذوف، والمفعول هو موضع <<لِلْعَالَمِينَ>> والتقدير: ظلمه، أي: أن يظلمهم. والعائد هو ضمير الله تعالى، والمعنى أن الله لا يريد أن يظلم أحدا بأي نوع من الظلم واستفيد هذا العموم من قرينة تنكير الظلم مع التثني. (الأندلسي م.، 1993م، صفحة 29/3) فنفي عموم الظلم لا يناسبه من قسيمي المصدر سوى المنون. لأن المعنى أن الله لا يريد ظلما البتة. والإضافة كما هو معلوم أنها تفيد الاسم إما تعريفا أو تخصيصا أو تخفيفا أو تذكيرا أو تأنيثا... ولا يوجد من ذكر أنها تُكسب الاسم عموما (الأنصاري، 2000م، صفحة 636/5). ومن هنا نرى أن التعبير بالمصدر المنون هو المعبر عن نفي إرادة الظلم لأي أحد كما نطقت بذلك هذه الآية. وتكرر أسلوب هذا التركيب في آية [غافر:31]

وحذف الفاعل أيضا مع ذكر المفعول كما في قوله: إِنَّا زَيْنًا أَلْسَمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ [الصافات:06] وذلك على تقدير قراءة نصب الكواكب وتنوين الزينة (الفارسي، 1984م، صفحة 50/6). قال الفراء: (ولو نصبت "الكواكب" إذا نوّنت في الزينة كان وجهها صوابا. تريد: بتزييننا الكواكب...) (الفراء، 1983م، صفحة 382/2) وتقدير الفراء لكلمة <<زينة>> بتزيين، لدفع احتمال الاسمية عن الكلمة لأنها تأتي بمعنى المصدر والاسم (الزمخشري، 1998م، صفحة 200/5). فإذا كانت مصدرا نصبت <<الكواكب>> على المفعولية، والفاعل محذوف. أي بأن زين الله الكواكب بمعنى جعل زينتها وإضاءتها في أنفسها. وإن كانت اسما لما يزان به، ففيها أوجه إعرابية أخرى. (البناء، 1987م، صفحة 408، 407/2) ويعمل المصدر كما مرّ إما بتأويله بفعل وحرف مصدري عند البصريين، أو بفعل يناسب المصدر (خالويه، 1979م، صفحة 301)، وقد مرّ قريبا إعمال الفراء للمصدر من غير تأويل بمشتق.

ولقد ذهب غير واحد من المعربين والمفسرين والموجهين للقراءات القرآنية إلى أن وجه نصب كلمة <<الكواكب>> هو من إعمال المصدر <<زينة>> (الفارسي، 1984م، صفحة 51/6) والمعنى الذي يفيد إعمال المصدر المنون في هذا الموضع يكون بحسب ما تحتمله قراءة إضافة الزينة إلى الكواكب؛ أي إما من باب إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله، والمعنى: زانت السماء الكواكب، أو زين الله الكواكب. (الأندلسي م.، 1993م، صفحة 338/7) وليس القصد إلى الفاعل حتما؛ لأن المصدر المنون لا يتصل به الفاعل كما سيأتي. والتثني يعطي دلالة العموم في الآية والمقصود أي تزيين، كما توحى بذلك عبارات المفسرين.



ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-204X

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 63-47

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 47-63

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

شواهد المصدر في القرآن الكريم ----- ط. فبلي عبد الحكيم وا. د. ذهبيت بورويس

ومن حذف الفاعل وذكر المفعول أيضا: أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا (25) أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا [المرسلات: 25-26] أي تكفت الأحياء على ظهرها، والأموات في بطنها. (الفراء، 1983م، صفحة 224/3) وهذه الآية من شواهد إعمال المصدر المنون، وممن أعمله هنا الفراء فأوقع الكفات على الأحياء والأموات ونصبهما به. قياسا على الشاهد المشهور في سورة البلد وغيره. (الفراء، 1983م، صفحة 224/3).

ومن شواهد إعمال المصدر المنون التي لم تحفل بها كتب النحو كذلك قوله تعالى: فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ [المائدة: 95]، ويعتبر هذا الشاهد صورة لإعمال المصدر المنون في المفعول مع حذف الفاعل في قراءة نصب مِثْلٍ وتثنية جَزَاءً. وممن أعمله ابن جني: فنصب <<مِثْلٍ>> بـ <<جزاء>> كنصب <<رؤوس>> بـ <<ضرب>> في البيت المشهور: بضرب السيوف رؤوس قوم.... والتقدير: عليه أن يجزي مثل ما قتل من النعم.

(جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 1969م، صفحة 219/1) ومن شواهد إعمال المصدر المنون في المفعول وحذف الفاعل، قوله تعالى: وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا [النساء: 06]

أعمل الفراء المصدر المنون <<بِدَارًا>> في المصدر المؤول من أن والفعل ثم قدر المعنى بـ: لَا تُبَادِرُوا كِبَرَهُمْ (الفراء، 1983م، صفحة 257/1)

ومنها أيضا قوله تعالى: وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا [النحل: 73] والشاهد هو نصب <<شيئًا>> بالمصدر المنون <<رِزْقًا>> أعمله الكوفيون وأبو علي، خلافا لجمهور البصريين فإنهم اعتبروه اسما. (عطية، 2007م، صفحة 386، 385/5) والتقدير: لَا يَمْلِكُ لَهُمْ أَنْ يَرْزُقَ شَيْئًا (الأندلسي م.، 1993م، صفحة 500/5) وعمل المصدر المنون هنا رغم الفاصل. إلا أن الخلاف في مصدرية <<رِزْقًا>> قد يكون هو المانع من الاستشهاد به.

وقد يكون السبب هو نوع النص الذي وردت فيه، أعني القرآن الكريم؛ فلو وجدت كلمة الرزق في الشعر لأعملها البصريون وهذا ما أكده مكّي بن أبي طالب. (القيسي، 2003م، صفحة 456/1).

وقد يعود إلى تطرق الاحتمال في الدليل؛ لأن كثيرا من المواضع التي ذكر المفسرون فيها إعمال المصدر المنون لم تخل من احتمال وجوه أخرى من العمل. خلا الشاهد المشهور. كقوله تعالى: وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ



ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 47-63

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 47-63

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

شواهد المصدر في القرآن الكريم ----- ط. فبلي عبد الحكيم وا. د. ذهبيت بورويس

أَزُوجًا وَصِيَّةً لَأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ [البقرة: 240] أعمل الزمخشري: < وَصِيَّةً > في < مَتَاعًا > وفيها وجه ثان وهو إعمال فعل مضمر من لفظ الوصية (الزمخشري، 1998م، صفحة 469/1) وذكر أبو حيان وجوها أخرى. (الأندلسي م.، 1993م، صفحة 254/2) وبقوله تعالى: فَمَا ءَامَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ [يونس: 83] أجاز أبو حيان التصب في المصدر المؤول من أن والفعل بـخوف، إما على أنه مفعول لأجله أو في موضع المفعول به. وهناك وجوه أخرى أيضا. (الأندلسي م.، 1993م، صفحة 183/5) وقس على ذلك فما من موضع غير الذي في سورة البلد- إلا وجدت المفسرين مختلفين فيه.

ومن خلال هذا يندفع عندنا احتمال نقص الاستقراء، فهؤلاء المعربين تم عندهم مسح الشواهد القرآنية ومع ذلك لم يخرجوا عن الذي وصفه التحويون. ولم يبق سوى احتمال تأثر المعربين والمفسرين بالتحويين في هذه القضية. فإذا علمنا أن أغلب المفسرين نحاة كان الجواب ما ذكرنا من أسباب.

وقد تكون شهرة الشاهد المذكور في سورة البلد أغنت عن غيره. ويكفي أن نشير إلى ذلك من خلال ثلاثة نحاة مشهورين: فالسمين عند إعراب قوله تعالى: وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبُرُوا [النساء: 06] (أي؛ وبدارًا كبرهم)، أعقبه بالإشارة إلى قوله: أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (14) يَتِيمًا (الحلي، صفحة 585/3) وفعل ابن عطية مثله عند تفسير وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا [التحل: 73] فذكرها بعده. وقبلهما الفراء حين أعرب < شَيْئًا > بوقوع الرزق عليها أي أن المصدر عمل فيها، ذكر آيتي البلد أيضا. (الفراء، 1983م، صفحة 110/2) وغير هذه الأمثلة كثير.

لكن لما كانت آيات القرآن موضع أعمال المفسرين نسبت إليهم آراء التحويين، ولولا جمع المفسرين بين صفات التحويين والمفسرين ما أمكن الوصول إلى شيء مما ذكرناه عن التحويين وتكفي الإشارة إلى أن السمين الحلي قد ذكر أكثر من مرة اختلاف النحاة في إعمال المصدر المنون، إما تصريحًا بذكر شهرة الخلاف في إعمال المصدر المنون (الحلي، صفحة 585/3) أو بما يدل على الخلاف كعبارة: (...وهو قول البصريين وبعض الكوفيين). (الحلي، صفحة 394/9) أو تلميحًا كما في قوله: (والصدر المنون عامل) (الحلي، صفحة 358/10) وقوله: (وإعمال المصدر المنون جائز) (الحلي، صفحة 631/10) إلى غير ذلك من المواضع التي ينبه فيها على الخلاف في إعماله، ولم يتخلف ذلك عنده إلا قليلا.



ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 63-47

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 47-63

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

شواهد المصدر في القرآن الكريم ----- ط. فبلي عبد الحكيم وا. د. ذهبيت بورويس

ومن الشواهد على حذف الفاعل وذكر المفعول قوله تعالى: **قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا (10)** **رَسُولًا [الطلاق: 11، 10]** من الوجوه التي ذكرها النحاة في نصب **<<رَسُولًا>>** أنه منصوب بالمصدر المنون **<<ذِكْرًا>>** والتقدير: **أَنْ ذَكَرَ رَسُولًا**. (الأندلسي م.، 1993م، صفحة 282/8)

الحالة الثالثة: نيابة المفعول عن الفاعل.

قد يأتي المصدر بصيغة تتضمن البناء للمفعول كما في القراءة الشاذة برفع الكواكب وتنوين زينة: **إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ [الصفّات: 6]** حيث ارتفعت **<<الْكَوَاكِبُ>>** بالمصدر **<<زِينَةٍ>>**. بمعنى زينت الكواكب فزينت السماء. (الحلي، صفحة 292/9). وأجاز أبو حيان أن ترتفع الكواكب بالمصدر زينة، بمعنى زينت الكواكب. ثم أشار إلى منع الفراء لهذا الوجه وإجازة البصريين له بقلة؛ أي إعمال المصدر المنون مع ذكر فاعله. (الأندلسي م.، 1993م، صفحة 338/7)

الحالة الرابعة: حذف الفاعل واحتمال حذف المفعول. كما في قوله تعالى: **وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا [النساء: 06]** لأن المصدر المؤول **<<أَنْ يَكْبَرُوا>>** إما أنه منصوب بوقوع المصدر المنون **<<بِدَارًا>>** عليه، أو أنه مفعول لأجله أي؛ مخافة كبرهم ويكون مفعول المصدر محذوفاً على الاحتمال الثاني. (الحلي، صفحة 586، 585/3)

الحالة الخامسة: احتمال حذف كل منهما: كما في قوله تعالى: **إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ [ص: 46]** المصدر المنون **<<خَالِصَةٍ>>** ينصب **<<ذِكْرَى>>** إذا كان بمعنى الإخلاص، ويرفعها إذا كان بمعنى الخُلوص. (الحلي، صفحة 384، 383/9)

الحالة السادسة: ذكر الفاعل من غير تعدد للمفعول نحو قوله تعالى: **إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ [ص: 64]** قرأ ابن محيصن بتنوين المصدر **<<تَخَاصُمُ>>** ورفع **<<أَهْلُ>>** على الفاعلية به إعمالاً للمصدر المنون (الحلي، صفحة 394/9)، والتقدير: **<<أَنْ يَتَخَاصَمَ>>** ولم يرد المصدر المنون عاملاً في القرآن الكريم بصيغة المفاعلة إلا هنا.

1- الخاتمة:

لقد تبين لنا من خلال هذه الصفحات أن مسألة العمل تتجاوز حدود تفسير الظواهر الإعرابية إلى ما وراء ذلك من دلالات يختص بها تركيب دون آخر، كما اتضح لنا من خلال تحليل بعض القراءات المختلفة في الحركة



ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 47-63

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 47-63

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

شواهد المصدر في القرآن الكريم ----- ط. فبلي عبد الحكيم وا. د. ذهبيت بورويس

الإعرابية أنّها قائمة مقام عدّة كلمات بما توحى به دلالاتها من معان دقيقة وفروق لطيفة لا يدركها إلّا أولو الحسّ القرآنيّ من علماء التفسير. وقبل أن أوقف رحلة البحث مع التحوّين والمفسّرين في طريق المصدر المنوّن، أودّ أن أذكر بأهمّ المحطّات والنتائج التي تجمّعت لديّ:

- لا يجب حذف فاعل المصدر المنوّن عند البصريّين خلافاً للكوفيّين.
- ذكر الفاعل مع المصدر المنوّن في القراءة الشاذّة والغالب حذفه.
- شواهد المصدر المنوّن في القرآن كثيرة.
- ورد التعبير بالمصدر المنوّن لمعان خاصّة.
- احتمال بعض الكلمات للمصدرية والاسميّة منع من الاستشهاد بها.
- كلّ المنصوبات التي جاءت بعد المصدر المنوّن في هذه الشواهد القرآنيّة، فهي إمّا مفعولاً بها أو مفعولاً لها.
- الشاهد القرآنيّ المشهور على إعمال المصدر المنوّن أصل للقياس.
- شروط إعمال المصدر المنوّن لم تكن سبباً في اكتفاء النّحاة بشاهد واحد.
- حالات إعمال أو عمل المصدر المنوّن في القرآن الكريم بالتّبع والاستقراء ستّة.
- يعمل المصدر بكفّيات مختلفة.
- الكوفيّون يعملون المصدر المنوّن كالبصريّين.
- ربط النّحاة بين الصّرف والتّحو في باب إعمال المصدر.

6- قائمة المصادر والمراجع:

ابن النّاظم أبو عبد الله بدر الدّين محمّد بن جمال الدّين بن مالك. (2000م). شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك. بيروت: دار الكتب العلميّة.

Ibn alnnāẓm Abū 'Abd Allāh Badr alddyn Muḥammad ibn Jamāl alddyn ibn Mālik. (2000M). sharḥ Ibn alnnāẓm 'alā alfyyh Ibn Mālik. Bayrūt : Dār al-Kutub al'Imyyh.

ابن خالويه. (1979م). الحجّة في القراءات السّبع. بيروت: دار الشّروق.

Ibn Khālawayh. (1979m). alhjjh fī al-qirā'āt alssb'. Bayrūt : Dār alshshrwq.

ابن هشام الأنصاريّ. (2000م). مغني اللّبيب عن كتب الأعراب. الكويت: دار التّراث العربيّ.



ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 63-47

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 47-63

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

شواهد المصدر في القرآن الكريم ----- ط. فبلي عبد الحكيم وأ. د. ذهبيت بورويس

Ibn Hishām al'nṣārī. (2000M). Mughnī alllbyb 'an kutub al-a'ārīb. al-Kuwayt : Dār alṭtrāth al'rbī.

أبو البركات ابن الأنباري. (2002م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. القاهرة: مكتبة الخانجي.
Abū al-Barakāt Ibn al'nbārī. (2002M). al-Inṣāf fī masā'il al-khilāf bayna albsryyyyn wālkwfyyyyn. al-Qāhirah : Maktabat al-Khānjī.

أبو الحسن أحمد بن فارس. (1979م). معجم مقاييس اللغة. دار الفكر.

Abū al-Ḥasan Aḥmad ibn Fāris. (1979m). Mu'jam Maqāyīs alllghh. Dār al-Fikr.

أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء. (1979م). الردّ على التّحاة. دار الاعتصام.

Abū al'bbās Aḥmad ibn 'Abd alrrḥmn ibn Maḍā'. (1979m). alrrdd 'alā alnnḥāh. Dār al-l'tiṣām.

أبو الفتح عثمان بن جني. الخصائص. القاهرة: دار الكتب المصريّة.

Abū al-Faṭḥ 'Uthmān ibn jnnī. al-Khaṣā'ish. al-Qāhirah : Dār al-Kutub almsryyyh.

أبو الفتح عثمان بن جني. (1969م). المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها. مصر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

Abū al-Faṭḥ 'Uthmān ibn jnnī. (1969m). al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh shwādh dh al-qirā'āt wa-al-īdāḥ 'anhā. Miṣr : Wizārat al'wqāf-ālmjls al-A'lā llshsh'wn al'slāmyy.

أبو القاسم الزجاجي. (1979م). الإيضاح في علل التّحو. بيروت: دار التّفائس.

Abū al-Qāsim alzzjjājī. (1979m). al-īdāḥ fī 'llal alnnḥw. Bayrūt : Dār alnnfā's.

أبو زكريّا يحيى بن زياد الفراء. (1983م). معاني القرآن. بيروت: عالم الكتب.

Abū zkryyā Yaḥyā ibn zyyād alfrā'. (1983m). ma'ānī al-Qur'ān. Bayrūt : 'Ālam al-Kutub.

أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي. (1984م). الحجّة للقراء السبعة. بيروت: دار المأمون للتراث.

Abū 'Alī al-Ḥasan ibn 'Abd alghffār alfārsī. (1984m). alḥjjh llqrrā' alssb'h. Bayrūt : Dār al-Ma'mūn lltrāth.

أبو محمّد عبد الحقّ بن عطية. (2007م). الحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.



ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 11-12-2024

الصفحة: 47-63

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 47-63

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

شواهد المصدر في القرآن الكريم ----- ط. فبلي عبد الحكيم وأ. د. ذهبيت بورويس

Abū Muḥammad ‘Abd alḥqq ibn ‘ṭyyh. (2007m). al-mḥrrr al-Wajīz fī tafsīr al-Kitāb al-‘Azīz. Qaṭar : Wizārat al-Awqāf wālshsh’wn al’slāmyyḥ.

أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسيّ. (2003م). مشكل إعراب القرآن. دمشق: دار البشائر.

Abū Muḥammad mkkī ibn Abī Ṭālib alqysī. (2003m). mushkil i’rāb al-Qur’ān. Dimashq : Dār al-Bashā’ir.

أحمد بن محمد البنا. (1987م). إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر. بيروت: عالم الكتب.

Aḥmad ibn Muḥammad albnā. (1987m). Ithāf Fuḍalā’ al-bashar bi-al-qirā’āt al-arba’ah ‘ashar. Bayrūt : ‘Ālam al-Kutub.

أحمد بن يوسف السمين الحلبيّ. الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون. دمشق: دار القلم.

Aḥmad ibn Yūsuf alssmyn alḥlbī. alddrr al-maṣūn fī ‘ulūm al-Kitāb al-maknūn. Dimashq : Dār al-Qalam.

بهاء الدين بن عقيل. (1982م). المساعد على تسهيل الفوائد. دمشق: دار الفكر.

Bahā’ alddyn ibn ‘Aqīl. (1982m). al-musā’id ‘alā Tas’hīl al-Fawā’id. Dimashq : Dār al-Fikr.

تمام حسن. (1994م). اللغة العربية معناها ومبناها. المغرب: دار الثقافة.

Tmmām Ḥassān. (1994m). alllghh al-‘Arabīyah ma’nāhā wmbnāhā. al-Maghrib : Dār alththqāfh.

جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزّخشيّ. (1998م). الكشف عن حقائق غوامض التّزليل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل. الرياض: مكتبة العبيكان.

Jār Allāh Abū al-Qāsim Maḥmūd ibn ‘mrālzzmkhshrī. (1998M). alkshshāf ‘an ḥaqā’iq ghawāmiḍ alttnzyl wa-‘uyūn al-aqāwīl fī Wujūh altt’wyl. alrryāḍ : Maktabat al-‘Ubaykān.

جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. (1998م). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. بيروت: دار الكتب العلميّة.

Jalāl alddyn ‘Abd alrrḥmn ibn Abī Bakr alssywṭī. (1998M). Ham’ al-hawāmi’ fī sharḥ jam’ al-jawāmi’. Bayrūt : Dār al-Kutub al’lmyyḥ.

خالد الأزهرّي الجرجاوي. شرح العوامل المائة في أصول العربيّة لعبد القاهر الجرجاني. القاهرة: دار المعارف.



ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 63-47

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 47-63

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

شواهد المصدر في القرآن الكريم ----- ط. فبلي عبد الحكيم وأ. د. ذهبيت بورويس

Khālid al'zhrī aljrjāwī. sharḥ al-'awāmil al-mi'ah fī uṣūl al-'Arabīyah li-'Abd al-Qāhir aljrjānī. al-Qāhirah : Dār al-Ma'ārif.

عبد الله ابن أحمد الفاكهي. (1993م). شرح كتاب الحدود التحوية. القاهرة: مكتبة وهبة.

'Abd Allāh Ibn Aḥmad al-Fākihī. (1993M). sharḥ Kitāb al-ḥudūd alnnḥwyyh. al-Qāhirah : Maktabat Wahbah.

كريم حسين ناصح الخالدي. (2006م). نظرية المعنى في الدراسات التحوية. عمان: دار صفاء.

Karīm Ḥusayn Nāṣiḥ al-Khālidi. (2006m). nẓryyḥ al-ma'ná fī alddrāsāt alnnḥwyyh. 'Ammān : Dār Ṣafā'.

محمد الطاهر ابن عاشور. (1984م). تفسير التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية للنشر.

Muḥammad alṭṭāhr Ibn 'Āshūr. (1984m). tafsīr altṭḥryr wālttnwyr. Tūnis : alddār alttwnsyyh llnnshr.

محمد بن الحسن الإستراباذي الرضي. (1993م). شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. المملكة العربية السعودية: إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

Muḥammad ibn al-Ḥasan al'strābādhī alrrḍī. (1993M). sharḥ alrrḍī lkāfyh Ibn al-Ḥājib. al-Mamlakah al-'Arabīyah alss'wdyyh : Idārat alththqāfh wālnnshr bi-Jāmi'at al-Imām Muḥammad ibn Sa'ūd al'slāmyyḥ.

محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي. (2010م). التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. الرياض: دار الكنوز إشبيلية.

Muḥammad ibn Yūsuf Abū ḥyyān al'ndlsī. (2010m). alttdhyyl wālttkmyl fī sharḥ Kitāb alttshyl. alrryāḍ : Dār al-Kunūz Ishbīliyā.

محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي. (1993م). تفسير البحر المحيط. بيروت: دار الكتب العلمية.

Muḥammad ibn Yūsuf Abū ḥyyān al'ndlsī. (1993M). tafsīr al-Baḥr al-muḥīṭ. Bayrūt : Dār al-Kutub al'Imyyḥ.

محمد عبد الفتاح الخطيب. ضوابط الفكر التحوي. القاهرة: دار البصائر.

Muḥammad 'Abd alfttāḥ al-Khaṭīb. Ḍawābiṭ al-Fikr alnnḥwī. al-Qāhirah : Dār al-Baṣā'ir.

محمد علي التهانوي. (1996م). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. لبنان: مكتبة لبنان.



ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X

رت م د: 1112-4040، رت م د إ: 2588-X204

تاريخ النشر: 2024-12-11

الصفحة: 63-47

السنة: 2024

العدد: 02

المجلد: 38

Date of Publication : 11-12-2024

pages: 47-63

Year: 2024

N°: 02

Volume: 38

شواهد المصدر في القرآن الكريم ----- ط. فبلي عبد الحكيم وأ. د. ذهبيت بورويس

Muḥammad 'Alī altthānwī. (1996m). kshshāf iṣṭilāḥāt al-Funūn wa-al-'Ulūm. Lubnān : Maktabat Lubnān.

محمد محمد حسن شرّاب. (2007م). شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية. بيروت: مؤسّسة الرسالة.

Muḥammad Muḥammad Ḥasan shrrāb. (2007m). sharḥ alshshwāhd alshsh'ryyḥ fī ammāt al-Kutub alnnḥwyḥ. Bayrūt : Mu'assasat alrrsālḥ.

موفق الدين أبو البقاء بن يعيش. (2001م). شرح المفصل للزمخشري. بيروت: دار الكتب العلمية.

Mwffq alddyn Abū al-Baqā' ibn Ya'īsh. (2001M). sharḥ almfṣṣl llzzmkhshrī. Bayrūt : Dār al-Kutub al'Imyyḥ.